

إلى

السيد المدير العام للإصلاحات و الدراسات المستقبلية الإدارية

الموضوع : حول التقرير السنوي لسنة 2014 المتعلق ببرنامج النفاذ إلى الوثائق الإدارية.

المرجع : مكتوبكم عدد 141 بتاريخ 14 افريل 2015.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المذكور بالمرجع أعلاه حول إعداد التقرير السنوي المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية وكافة الأنشطة المنجزة من قبل وزارة الفلاحة خلال سنة 2014 في هذا المجال، تطبيقا لمقتضيات المنشور التفسيري لرئاسة الحكومة عدد 25 المؤرخ في 05 ماي 2012، أنشرف بإعلامكم أن المصالح المركزية بالوزارة تولت القيام بما يلي :

- متابعة أنشطة المكلفين بالنفاذ وإحصائيات مطالب النفاذ الواردة عن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والبالغ عددها 56 مطلبا (تلقتها 8 هياكل وسجلت أعلى نسبة لدى مندوبية نابل بـ 48 مطلبا)
- تنسيق أعمال الإجابة عن العرائض مع الهياكل المعنية بمواضيعها بخصوص نسخ طلبات النفاذ والتظلم التي ترد على مصالح التنظيم بالوزارة (4 مطالب).
- إبداء الرأي بشأن مشروع القانون الأساسي المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة وذلك بعد تشريك مختلف الهياكل التابعة للوزارة و استغلال المقترحات الواردة بتقاريرها.

هذا و تجدر الإشارة إلى أن مصالح الوزارة لم تسجل أي مطلب نفاذ خلال الثلاثية الأولى لسنة 2015 أما بخصوص المنشآت و المؤسسات و بقية الهياكل الراجعة بالنظر إلى الوزارة فقد تمت

دعوتها لتقديم تقاريرها في الغرض و ستم موافاتكم بها في أقرب الآجال. والسلام

المدير العام
للتنظيم والإعلام
والصرف في الوثائق والتوثيق
الإمضاء: لطفي الزعبي

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
مكتب الضبط بالإدارة العامة للتنظيم
والإعلامية والتصرف في الوثائق والتوثيق
12 ماي 2015
الصادر